مساهمات علمية متنوعة

مقال

الإصلاح والتغيير بين الضرورات الداخلية والضغوط الخارجية

د.منير الحمش*

في البداية لا بد لي من توجيه الشكر للسيد وزير الإعلام الأستاذ أحمد الحسن وإلى إدارة المنتدى الثقافي اللبناني - السوري على دعوتهم لي للاشتراك في أعمال هذه الندوة. التي تكتسب اليوم، ونظرا للأحداث التي تمر بها أمتنا العربية، أهمية خاصة.

وقد لفت نظري محاور الجلسة الثالثة من هذه الندوة كما وردت في البرنامج الموزع. حيث جاءت هذه المحاور، معبرة إلى حد بعيد عن بعض النتائج التي يمكن الخروج بها من المناقشات والحوارات والأوراق التي ستعرض فيها .

وهذه المحاور هي:

١. الاندماج في حركة العالم، دون التخلي عن الخصوصية .

٢. الإصلاح والتغيير مطلب الشعوب.

٣. مطالبة الخارج ، يجب أن لا تحول دون القيام بالإصلاح المنشود .

وإذا كان الإطار العام لهذه المحاور مما يكاد يتفق عليه ، إلا أن لي ملاحظة صغيرة على ما ورد في المحور الثالث ، أوردها على عجل من خلال السؤال التالي :

-هل حقا ، يريد الخارج إصلاح الحال في بلادنا؟ وأى إصلاح يريد ؟ والمقصود بالخارج ، هو الغرب إجمالا، والولايات المتحدة خصوصا . قد يكون، الخارج ، يريد التغيير، لكنه قطعا لا يريد الإصلاح ، بمعنى آخر، إذا كان المقصود بالإصلاح الانتقال من حالة نعيشها اليوم تتسم بالضعف والتخلف ، إلى حالة أفضل، فإنه قطعا لا يريد لنا الأفضل، أما التغيير فهو يريده من أجل إحكام سيطرته ، ومن أجل الإجهاز على ما تبقى من الأمة .

لقد عانت الأمة العربية من الحكم العثماني ، ولما بدأت حركة القومية العربية وناضلت من أجل الاستقلال اشترط الغرب الذي كان يحضر لاقتسام

* مدير عام المركز العربي للدراسات الاستراتيجية بدمشق.

تركة الرجل المريض ، على العرب أن يساعدهم في مقابل وقوفهم معه في الحرب العالمية الأولى ، ولما وقفوا إلى جانبه وانتهت الحرب بانتصاره ، كان قد وقع اتفاقية سايكس - بيكو فيما بين بريطانيا وفرنسا لاقتسام النفوذ في المشرق العربي، ونكث بوعده للثورة العربية، في حين منح الحركة الصهيونية وعدا بمساعدتها على إقامة وطن لليهود في فلسطين .

وبعد أن اضطرت فرنسا إلى الانسحاب من سورية ولبنان في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وبدأت سورية تخط طريقها الديمقراطي ، اعترضت المخابرات الأميركية المسيرة الديمقراطية السورية بدعم وتشجيع أول انقلاب عسكري فيها عام ١٩٤٩ الذي تلته مرحلة قاسية من عدم الاستقرار ومن الصراع على سورية بين الدول الكبرى .

وهذا ليس جديدا في أسلوب ونهج وسياسات الولايات المتحدة ، فقد عملت باستمرار على زعزعة الاستقرار في جميع البلدان النامية : في أميركا اللاتينية ، وفي آسيا وفي إفريقيا . فقد عرف عنها وقوفها خلف الانقلابات العسكرية في هذه البلدان وإشعال نار الفتنة والدمار في كل بلد تحل فيه .

فالديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من الشعارات البراقة لم تكن ، يوما، من الأهداف الحقيقية للولايات المتحدة ، بل إن ما يهمها هو السيطرة وبسط نفوذها ، ومنع بلدان العالم الثالث من تحقيق تنمية حقيقية ، وإعاقة قيام ديمقراطية حقيقية .

بعد هذه المقدمة نتساءل: ما الذي يراد إصلاحه؟ وما هو التغيير المطلوب؟ ولماذا يطرح هذا الموضوع ، الآن ، على هذا النحو ؟ .

إن موضوع الإصلاح وضروراته ، مطروح في جميع المجتمعات ، كما أنه ليس من الطروحات الجديدة . فالأحزاب الحاكمة تطرح الإصلاح كمنهج وبرنامج لسياستها، كما تطرحه، أيضا ، أحزاب المعارضة من خلال برامجها للوصول إلى الحكم .

كما أن مسألة التأخر والتقدم والإصلاح ، مسألة مطروحة منذ أواخر القرن التاسع عشر ، عندما بدأت بذور

النهضة العربية بالتفتح والازدهار. وكان الغرب ، (والولايات المتحدة) ، يقف باستمرار في مواجهة عملية النهوض . ويعمل ما استطاع على إخماد جذوة الديمقراطية في المنطقة العربية .

وفي سورية المعاصرة ، طرح الرئيس الراحل حافظ الأسد مسألة الإصلاح كما طرحها السيد الرئيس بشار الأسد منذ استلامه السلطة . وربط عملية الإصلاح بالتطوير والتحديث من جهة ، وبكونها عملية مجتمعية تحتاج إلى جهود جميع المواطنين ، مؤكدا أن عملية التطوير تشكل" الهاجس الأساسي لكل مواطن في هذه البلاد ، وفي مختلف المجالات "

وهنا لا بد لي من التأكيد ، على أن مسألة الإصلاح ليست مسألة مؤقتة أو موسمية ، بل إنها مسألة مستمرة ، وهى عملية طويلة وشاقة ، تنطلق باستمرار من تحليل دقيق للواقع ، ومن استشراف مسؤول للمستقبل . وبالتالي فهى عملية داخلية بحت، ولا يمكن استيرادها أو فرضها من الخارج .

إلا أننا بدأنا نشهد في السنوات الأخيرة ، حركة تقودها الدول المتطورة اقتصاديا وتكنولوجيا تتميز بمقاربات وطروحات إصلاحية ، بعضها جزئي (اقتصادي أو اجتماعي) وبعضها شامل وواسع يتناول جميع المحاور .

ضمن هذا المسار، كانت هناك مجموعة من المقاربات والمبادرات الغربية ذات الطابع الإصلاحي ، دخلت إلى المنطقة العربية تحت شعار (التعاون من أجل التغيير) وتوزعت هذه المقاربات والمبادرات ضمن توجهات ثلاثة:

التوجه الأول: أخذ طابعا رسميا حكوميا (تمثل في وثيقة برشلونة عام ١٩٩٥)

التوجه الثاني: أخذ طابعا أشبه بتصريح حكومي (تمثل في الوثيقة الألمانية - الفرنسية ثم الإنكليزية عام ٢٠٠٤) .

التوجه الثالث: أخذ طابع خطة عمل ومشروع متكامل له طابع استراتيجي سياسي - اقتصادي ، وهو المشروع الأميركي الذي قدم تحت اسم "الشرق الأوسط الكبير" .

وقد تم دمج الوثيقة الأوربية بالمشروع الأميركي في اجتماع الدول

الصناعية الثماني الذي عقد مؤخرا في الولايات المتحدة ، حيث تم تجميل المشروع الأميركي الذي كان يؤخذ عليه أنه لم يشر إلى قضية فلسطين ، التي يدعوها الغرب "مشكلة الشرق الأوسط " كما انه جاء بأسلوب الفرض الخارجي.

وكانت الصيغة المحسنة للمشروع التي جاءت باقتراح أوربي ، قد تمثلت في أمرين :

الأول: الإعلان عن أن الإصلاح لا يأتي من الخارج .

الثاني: الإشارة إلى المشكلة الفلسطينية، ولكن دون ربط عملية الإصلاح بحل هذه المشكلة .

وسرت خلال هذه الفترة (حمى) شعارات الإصلاح ، كما تم تداول مسألة الديمقراطية على أوسع نطاق ، وبرزت على السطح نشاطات لظاهرة "منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان" التي حرص المشروع الأميركي على إعطائها دورا أساسيا كما أعطى القطاع الخاص الدور الاقتصادي الأول والأساسي في التحول نحو اقتصاد حرية السوق.

وتزامن طرح مشروعات الإصلاح الغربية والأميركية، مع بعض المقاربات والمبادرات العربية التي تنحو نفس المنحى الإصلاحي - الديمقراطي . وتمثلت هذه النشاطات في وثيقتين :

الأولى: وثيقة الإسكندرية ، التي جاءت بمبادرة من هيئات المجتمع المدني ومثقفيه ، دون أن تغيب السلطة المصرية عنها .

والثانية: وثيقة صنعاء التي جاءت ثمرة تعاون شبه رسمي بين هيئات المجتمع المدني والنظام اليمني .

وإذا ما عدنا إلى المبادرة الأميركية - الأوربية ، نجد أن الأنظمة العربية قد تراوحت ردود فعلها ضمن ثلاثة مسارات:

١- الحذر والريبة حول خلفيات وأهداف هذه المبادرة .

٢- التوجس من إسقاطها للمسائل الإقليمية الأساسية الآنية (فلسطين والعراق) .

٣- صعوبة تقبل الأنظمة العربية للتغيير الذي يفرضه الإصلاح المطلوب من الخارج ، لجهة

اعتماد الديمقراطية ، وما يمكن أن يفرضه ذلك من مشاركة سياسية وحقوق وحريات .

ومهما كان رأينا في ما يعرض علينا من مبادرات ، فمما لا شك فيه، أنها تأتي في إطار تحولات هامة في المجتمع الدولي ، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، واستقرار الولايات المتحدة على قمة الدول الصناعية الكبرى، وسعيها الدؤوب للسيطرة على القرار الدولي ، وقيادتها للحرب ضد الإرهاب بعد أحداث "١١ أيلول ٢٠٠١" .

لقد اعتمد الرئيس الأميركي بوش في طرحه لمشروع "الشرق الأوسط الكبير"على نتائج تقرير التنمية العربية الإنسانية لعامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، الذي أعده مجموعة من المثقفين العرب بناء على تكليف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. حيث توصل هذا التقرير إلى أن تخلف المجتمعات العربية يعود إلى النقائص الثلاث وهى"النقص في الحرية والنقص في المعرفة وعدم تمكين المرأة "

وبناء على ذلك، فقد (قرر) بوش أن هذه المجتمعات التي تتميز بهذه النقائص هى التي تفرز الإرهاب . وهى بمثابة مصنع لإنتاج الإرهابيين ، لهذا فإن الإصلاح يجب أن ينصب على :

- نشر الديمقراطية .
- إقامة مجتمع المعرفة .
- تمكين المرأة .

وقد جاء مشروع الشرق الأوسط الكبير، رغم اتساع رقعته الجغرافية ، موجها على نحو خاص نحو الأقطار العربية، مضافا إليها "إسرائيل" ومن ثم ليضم إليها الدول الإسلامية انطلاقا من أن هذه الدول، بسبب انتشار الأصولية فيها وغياب الديمقراطية ، تعتبر منبعا للإرهاب .

إن المشروع الأميركي (الغربي) يأتي في إطار إستراتيجية الولايات المتحدة من أجل السيطرة والهيمنة على العالم. وقد شنت الحرب على أفغانستان بحجة مكافحة الإرهاب ، وهى لا تزال حتى الآن تعاني ، ولم تستطع القضاء على بن لادن والطالبان. ثم في إطار سياسات (الحرب الاستباقية) واستراتيجية اليمين المحافظ الجديد، قامت بشن حربها ضد العراق واحتلاله فدمرت بنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تحت

زعم إقامة ديمقراطية يمكن اعتبارها نموذجا يمكن اعتماده لتعميمه على دول المنطقة بكاملها.

لقد فوتت الدول العربية العديد من الفرص من أجل بناء مجتمعات عصرية ديمقراطية حديثة . كما أنها أضاعت فرصا عديدة لإقامة وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي . ويتضح ذلك جليا من خلال مؤشرات التنمية الإنسانية . وهذا الواقع المأساوي أدى إلى إقامة مجتمعات هشة وضعيفة ، تحكمها أنظمة متهافتة . وكان من الطبيعي أن وضعا كهذا جعل من المنطقة العربية موضوعا لمشاريع تخطط في الخارج ، وتصدر إلينا ، بدلا من أن تنبع من الداخل لتلبي احتياجاتنا وطموحاتنا .

لكن السؤال الآن هو ، لماذا وصلنا إلى ما وصلنا إليه ؟ .

لا شك أن هناك أسبابا وعوامل خارجية، وأخرى داخلية ذاتية .

أولا : العوامل الخارجية: تتمثل في ممارسات الاستعمار القديم والجديد . خاصة إقامة دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي .

ثانيا : العوامل الداخلية الذاتية، التي تتمثل في مجموعة من الاختلالات الجوهرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، مما أدى إلى هذا النمط من التخلف الحضاري .

وتتجلى أبرز الاختلالات الاقتصادية في:

- ضعف وتخلف وتخلخل الهيكل الاقتصادي .
- انعدام العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات والدخول .

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد تجسد الاختلال في:

- التفاوت الاجتماعي الواسع .
- انتشار الأمية والفقر والبطالة .
- الفساد .

وعلى الصعيد السياسي ، تبدو الاختلالات الجوهرية في احتكار السلطة ، وضعف المؤسسات السياسية ، وضعف الوعي الاجتماعي والثقافي وغياب حيوية أجهزة الإعلام ، وعدم الشفافية السياسية .

وتشترك الدول العربية ، على هذا النحو أو ذاك ، بعوامل التخلف وأسبابه ومظاهره ، كما تشترك في أهمية وضرورة تحقيق إصلاح شامل وفي جميع المستويات.

وقد ناقش وزراء الخارجية العرب هذه المسألة، ووضعوا مشروعا للإصلاح رفعوه إلى مؤتمر القمة العربية الأخير تحت عنوان "مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح في الوطن العربي "

وينصب المشروع العربي على تعزيز مسيرة الممارسة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان العربي والحفاظ عليها وترسيخ ممارستها من خلال :

- تعميق أسس الديمقراطية والشورى وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام.
- الاهتمام بالطفولة والشباب ومواصلة النهوض بدور المرأة في المجتمع
- مواصلة الإصلاحات الاقتصادية للارتقاء بمستوى معيشة الشعوب ورفع معدلات النمو، وتفعيل دور القطاع الخاص واتباع سياسات تستهدف تحرير التجارة والنفاذ إلى الأسواق الخارجية وتطوير أجهزة الدولة .
- الإسراع بإنجاز السوق العربية المشتركة .
- وضع استراتيجية عربية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية
- ترسيخ مفاهيم الحكم الرشيد .
- معالجة ظاهرة الفقر والأمية .
- التعاون مع المجتمع الدولي .
- التسوية العادلة والشاملة والدائمة للصراع العربي - الإسرائيلي .

إذا كانت الأنظمة العربية ، تشعر بضرورة الإصلاح وتضع برنامجا لذلك ، وإذا كانت الشعوب تطالب بالإصلاح ، وإذا كانت الخطوات الضرورية التي تضع مجتمعاتنا على طريق الإصلاح أصبحت معروفة ، إذن لماذا لا يتحقق ؟ ولماذا لا نشعر حتى الآن بأن خطوات جدية تتخذ على طريق الإصلاح ؟

أعتقد أن هناك أسبابا سياسية واقتصادية وإدارية تتعلق بالقدرة على تحمل أعباء عملية الإصلاح .

فمن الناحية السياسية ، قد يكون السبب في التباطؤ بالسير في عملية الإصلاح يعود إلى الحذر الذي تبديه الأنظمة بشأن إطلاق الحريات العامة وانتهاج السبل الديمقراطية في الحكم ، إما لعدم قناعتها بعملية الإصلاح ، أو لخوفها من فقدان مواقعها .

ومن الناحية الاقتصادية ، هناك عجز في فهم التطورات الحاصلة على صعيد النظرية الاقتصادية ، أو أنها تفهم بطريقة غير صحيحة .

فالدعوة للاندماج بالاقتصاد العالمي، وتطبيق مبادئ حرية التبادل التجاري واعتماد آليات السوق ،وما يتبع ذلك من خصخصة وتسليم مقاليد قيادة الاقتصاد الوطني للقطاع الخاص، كل هذا يقدم على أنه إصلاح اقتصادي . بحجة أن التجارة وحدها هى التي يمكن أن تحقق الازدهار والنمو ، وأن الدولة يجب أن ينحصر دورها الاقتصادي والاجتماعي في حده الأدنى ، وأن تنسحب من الحياة الاقتصادية . والواقع أن هذا النوع من الإصلاح الذي تطالب به وصفات الإصلاح المصدرة إلينا من المؤسسات المالية الدولية، والشراكة الأوربية ، ومشروع الشرق الأوسط الكبير ، هذا النوع من الإصلاح لن يحقق الإصلاح المطلوب ، بل سيخلق تفاوتا جديدا في الدخول ، وسيجعل الأغنياء أكثر غنى ، والفقراء أكثر فقراً، إضافة إلى ما يسببه من إضعاف للاقتصاد الوطني ولقوة الدولة في مواجهتها لمختلف التحديات الاقتصادية والسياسية .

أما من الناحية الإدارية، فإن عملية الإصلاح تحتاج إلى إدارة قوية - شجاعة - نظيفة ونزيهة. تؤمن بأهمية الإصلاح وتسعى إليه .

إن عمليات الإصلاح الشامل، تحتاج على نحو رئيسي إلى :

١- قرار سياسي . إذ إنها في النهاية عملية سياسية،تعبر عن طموحات المجتمع بأسره .

٢- برنامج واضح .

٣- إدارة مؤمنة ومرنة (ونؤكد هنا على النزاهة) تستطيع أن تقود هذه العملية وتدخل إليها التعديلات في الوقت المناسب ، بما تقتضيه المستجدات في

ساحة التنفيذ ، والتطورات اللاحقة وتؤكد الدور الجوهري للدولة وتعمل على استعادته.

٤. مشاركة شعبية . وهنا يقع العبء الرئيسي على القيادة السياسية في تأمين هذه المشاركة ، وفي إشاعة المناخ المساعد على تحقيقها. كما يقع على الإعلام الدور الهام في حشد المشاركة الشعبية ، والتوعية الجماهيرية .

إن عملية الإصلاح الشامل هذه (الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري والاجتماعي والتربوي والتعليمي..) إن هذه العملية سياسية بالدرجة الأولى ، لذا فإن التكنوقراط لا يستطيعون القيام بها وحدهم، إنهم جزء من أداة التنفيذ، وهم يفتقدون الحس السياسي ، لذا فإنهم لا يستطيعون قيادة عملية الإصلاح الشامل ، إنما تظل هذه العملية بحاجة إليهم في الجهاز التنفيذي للإصلاح .

والسؤال الآن، ما الذي يمنع التقدم في برامج الإصلاح ؟

تحدثنا قبل قليل عن أسباب داخلية ذاتية، لكن في الواقع فإننا لا نزال نرى في العامل الخارجي، سببا جوهريا يعيق عملية الإصلاح، لكن المطلوب هو العمل على إضعاف هذا العامل أو إلغاء تأثيره السلبي .

والخطوة المطلوبة في هذا الاتجاه ، هى في تمتين الأوضاع الداخلية على طريق الوحدة الوطنية ، وخلق المناخ الديمقراطي الذي يساعد على تفتح القدرات وإشاعة ثقافة القبول بالآخر والقبول بالمشاركة .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن من الضروري معرفة الأسباب الحقيقية التي تجعل من الغرب (وأميركا بوجه خاص) يعيق تقدمنا ويمنع تطورنا ويقف حائلا دون تحقيق تنمية حقيقية في مجتمعاتنا وفي اقتصادنا . ويقطع علينا طريق بناء قوة عسكرية حقيقية تستطيع أن تجعل العدو (والصديق) يحسب حسابا لأية خطوة يتجه بها نحونا .

وأعتقد أنه من الضروري أن نفهم أسباب ذلك . تلك الأسباب التي يمكن أن نخضعها للتحليل والدراسة والتدقيق . إذ أنها كما أرى تنحصر بسببين رئيسيين :

الأول: وجود إسرائيل وضمان أمنها . الأمر الذي يقتضي من الغرب وأميركا، دعم هذا الوجود ماديا ومعنويا , وبالتالي انتهاج كل ما من شأنه إضعاف العرب واستمرار تمزقهم وتشتتهم . مع استمرار حقن الكيان الصهيوني بكل ما هو مفيد لها ولقوتها ولأمنها .

أما السبب الثاني فهو وجود النفط في باطن الأرض العربية، تلك المادة السحرية الاستراتيجية التي كان لها الفضل الأول في ازدهار حضارة الغرب. واليوم فإن استمرار نهضة الغرب ورفاه شعوبه يقتضي استمرار تدفق النفط رخيصاً ، ميسراً ، وفيراً .

إن استمرار احتلال إسرائيل للأراضي المحتلة في فلسطين ، واستمرار تواجدها في الجولان، واستمرار تهديدها للأمن القومي العربي. كل هذا أدى إلى :

١. إضفاء الطابع العسكري على الحياة السياسية العربية ، وتعميق الاعتماد على المؤسسة العسكرية كآلية رئيسة محركة لبناء النظم السياسية .

٢. تزايد الإنفاق العسكري وتخصيص جزء هام من الموارد لاستيراد الأسلحة . مما يحجب هذه الموارد عن الاستثمار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويضعف القدرة على المضي في تحقيق برامج التنمية وقيام الدولة بمهامها الاقتصادية والاجتماعية كاملة .

أخيرا لا بد لي من ملاحظة أراها على مستوى من الأهمية : إن الترابط والتشابك الحاصل على المستوى العالمي، وارتباط عملية الإصلاح بين الداخل والخارج ، يجعلنا نؤكد على النقاط التالية :

١. أهمية وضرورة إدخال إصلاحات جذرية على مستوى النظام العالمي ومؤسسات منظمة الأمم المتحدة ، وبالتالي رفع وصاية الولايات المتحدة على هذه المنظمة ، وجعل النظام العالمي أكثر عدالة .

٢. أهمية وضرورة إدخال اصطلاحات جذرية على جامعة الدول العربية الممثلة للنظام العربي الإقليمي ، بما يجعلها

أكثر مرونة وحيوية وديناميكية ، وبما يعزز النظام العربي الإقليمي ويجعله أكثر قدرة على استيعاب طموحات الشعوب العربية في إعلاء شأن مساهمتها في النظام العالمي ، والدفاع عن مصالح العرب ، وإغناء موقفها التفاوضي إزاء المنظمات الإقليمية الأخرى في العالم .

إن إصلاح النظام العالمي وإقامته على أسس من العدالة واحترام الشعوب، وإصلاح النظام الإقليمي العربي وجعله أكثر قوة وفعالية ، سيكونان القاعدة الحاضنة والمساعدة للسير حثيثا بخطوات الإصلاح الوطني الشامل التي تحتاج بدورها إلى إدارة قوية مؤمنة ونزيهة.

مؤتمرات

المنتدى العربي - الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة نحو الدولة المستقلة

بيروت - ١١-١٤ / ١٠ / ٢٠٠٤

تحت رعاية العماد / إميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية - تم عقد المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة نحو الدولة المستقلة . وذلك في مقر منظمة الاسكوا في بيروت خلال الفترة من ١١-١٤ / ١٠ / ٢٠٠٤ ، وقد هدف هذا المنتدى العربي - الدولي كما برز عنوانه إلى بحث سبل إعادة تأهيل وتنمية الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وقد أشرفت ثلاث جهات على الإعداد والتنظيم لهذا الاجتماع المنتدى وهم جامعة الدول العربية - منظمة الاسكوا - السلطة الوطنية الفلسطينية .

اشتمل الحضور لهذا المنتدى على المشاركة الرسمية وغير الرسمية والخبراء والمتخصصين وممثلي المنظمات الدولية المعنية . وتواصلت أعمال المنتدى لأربعة أيام اشتملت على ٤ جلسات عمل و٦ ورشات عمل متخصصة وقد تركزت الأوراق المقدمة وورشات العمل المعقودة حول المحاور الرئيسية التالية :

- انعكاسات وتداعيات الاحتلال الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة .
- إمكانات التنمية الاقتصادية في ظل ظروف عدم الاستقرار .
- الرؤية الفلسطينية حول إعادة التأهيل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية
- الاحتياجات والأولويات التنموية الفلسطينية على المستويين الكلي والقطاعي
- أهمية الربط بين مفهومى الإغاثة والتنمية .
- الدعم العربي للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة

وفيما يلي سيتم استعراض موجز للأوراق التي قدمت لهذا المنتدى كأوراق عمل رئيسية .

أولاً : الرؤية التنموية الفلسطينية .

إعداد: وزارة التخطيط: السلطة الوطنية الفلسطينية

استعرضت الورقة دور كل من السياسة والاقتصاد في مواجهة المشروع الإسرائيلي ، وإشكالية إنجاز مهمة التنمية الاقتصادية تحت الاحتلال الإسرائيلي ، وأثر تولي السلطة الفلسطينية لمهامها عام ١٩٩٤ على إنجاز هذه التنمية ، وتحليل البيئة التنموية الفلسطينية مع التركيز على نقاط القوة والضعف في البنية الداخلية لعملية التنمية فى فلسطين والفرص والتهديدات في بيئة التنمية الخارجية ، ثم يتم الاختتام بمحور هام يعالج أهمية التوجه نحو رؤية واستراتيجيات تنموية قادرة على الربط بشكل خلاق ما بين مهام التحرر السياسي ومهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى ، هذا وتستند هذه الرؤية على المنطلقات التالية:

- التعويل على تطوير رأس المال البشري لإنجاز النمو الاقتصادي وتقليص الفجوة عن العالم المتقدم .
- الاستفادة من تجربة التنمية الدولية في العقدين الأخيرين ، والتي أكدت الأهمية الحاسمة للاستثمار في الإنسان كأهم رافعة للتنمية على الإطلاق
- رفض استمرار التبعية للاقتصاد الإسرائيلي .

كما سيتم اعتماد خمس استراتيجيات في الأجل العاجل لإنجاز هذه الرؤية التنموية وهى :

- ربط الحيمن الإغاثي بالنشاط التنموي بحيث توجه نشاطات الإغاثة لتحسين فرص النمو الاقتصادي .
- الاستثمار في التعليم وخصوصاً في التعليم الأساسي والبحث العلمي .
- تطوير البيئة الاستثمارية المواتية والمحفزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية .
- مواصلة عملية الإصلاح الشاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية وتطوير كفاءة القطاع الحكومي .
- الارتقاء المضطرد في تطوير المشاركة بين أطراف التنمية

الثلاثة (السلطة - القطاع الخاص - المجتمع المدني) في متابعة تطوير الرؤية التنموية والسياسات والخطط والبرامج .

ثانياً : الإطار العام للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الفلسطينية في ظل الظروف الراهنة.

إعداد: وزارة التخطيط والسلطة الفلسطينية .

تستعرض الورقة المحاور التالية :

١. ميراث الاحتلال الإسرائيلي وهو المتمثل في الاتحاد الجمركي أحادى الجانب الذي فرضته إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني والمعيشة الاقتصادية غير الصحية التي تم تكريسها في الأراضي الفلسطينية وما نجم عنها من تشوهات اقتصادية .

٢. الفرص والآفاق المتاحة لعمل القطاع الخاص الفلسطيني .

٣. سبل الاستقلال الأكثر فاعلية للموارد المتوفرة في الاقتصاد الفلسطيني وهى المرتبطة بتطوير الشراكة بين شركاء عملية التنمية الاقتصادية الفلسطينية وتقوية الروابط مع الفلسطينيين في الشتات .

٤. إعادة ربط ووصل الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي

٥. تنامي الاستثمار في مشروعات البنية التحتية .

٦. الإصلاح القانوني والمؤسسي من خلال تحديث النظام القانوني وإصلاح المؤسسات الحكومية .

٧. تجنب التدابير التي تعيق التنمية طويلة الأجل . وهو ما يتمثل في ضرورة تجنب السلطة الفلسطينية الاقتراض الحكومي وتجنب طرح عملة فلسطينية غير مستقرة لأنها ستكون مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار الاقتصادي العام . مما يوجب مراعاة توافق السياسات والبرامج الاقتصادية الفلسطينية مع مبادئ الاقتصاد الحر والعمل وفق محفزات وقواعد منظمة التجارة العالمية .

ثالثاً : إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي.

إعداد: سمير عبد الله

– تهدف هذه الورقة إلى تقديم رؤية وخطوط عريضة لسياسة إعادة دمج الاقتصاد الفلسطيني في محيطه العربي في ظروف البيئة السياسية المتغيرة التي تواجه المشروع الوطني الفلسطيني بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام . ولأن التكامل الاقتصادي في هذا العصر لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار النظام التجاري والاقتصادي العالمي ، وفي إطار عملية التكامل الاقتصادي على المستوى العربي، فقد لحقت الورقة معطيات المناخ الدولي التي بات تجاوزها من المستحيل لدى صياغة شروط التكامل الاقتصادي الثنائية ومتعددة الأطراف، كما تضمنت الورقة استعراضاً لتجربة التعاون الاقتصادي العربي بهدف الوقوف على الاتفاقات والأطر المؤسسية والتي من المرجح أن تشكل إطاراً لدمج الاقتصاد الفلسطيني في محيطه العربي في المستقبل وفي هذا الجزء من الورقة تم التركيز على اتفاقية من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على اعتبار أنها أبرز محاولة في استقطاب معظم الدول العربية ، وأنها قطعت بالفعل شوطاً هاماً على طريق تعزيز عملية تحرير التجارة بين الدول العربية . وختاماً تقوم الورقة بالإجابة على التساؤل المحوري المتعلق بتحديد المطلوب من الدول العربية ونوعية البرامج المطلوب إنجازها فلسطينياً لتحقيق هدف الورقة وهو دمج الاقتصاد الفلسطيني في محيطه العربي ، والورقة بصفة عامة لا تدعو إلى زيادة الدعم العربي المقدم للأراضي الفلسطينية وإنما إلى تغيير طريقة تقديم هذا الدعم بحيث يرتكز على دعم الاستثمار في بناء قواعد راسخة للتنمية والصمود ومواجهة المشروع الصهيوني اقتصادياً وثقافياً وحضارياً وذلك عبر تخطيط مستند إلى رؤية تنموية سليمة وواقعية وشراكة ثابتة قائمة على المنافع المتبادلة والمصالح المتوازنة، كذلك تؤكد الورقة أن العمل الاقتصادي التنموي العربي لصالح فلسطين ممكن أن يتم بغض النظر عن الظرف السياسي في الأراضي الفلسطينية سواء في حال استمرار الاحتلال الإسرائيلي أو السلام الجزئي أو السلام الشامل .

رابعاً : ربط الإغاثة بالتنمية في الوضع الفلسطيني الراهن

إعداد: فضل مصطفى النقيب

- تستند الورقة في عرضها لهذا الموضوع لما حازه موضوع ربط أعمال الإغاثة الإنسانية بمجهود التنمية الاقتصادية من اهتمام متزايد في السنوات الأخيرة من المؤسسات الدولية ومراكز البحث الأكاديمية المعنية بالقضايا الاقتصادية للبلدان النامية ، فلقد أصبح من الواضح أن لأعمال الإغاثة الإنسانية التي تقدم إلى بلدن تعاني من التشوهات الاقتصادية (كتقديم مساعدات مالية عاجلة لأسر فقدت مورد رزقها أو تقديم المأوى والطعام والدواء للمحتاجين) دوراً هاماً وضروريا ومطلوبا لتخفيف المعاناة الإنسانية ، إلا أنها تقدم حلاً مؤقتاً يتعامل مع أعراض المشكلة وليس مع أسبابها ولهذا فقد أتجه التفكير إلى ضرورة تكييف أعمال الإغاثة لتعمل على توظيف المساعدات الخارجية الإغاثية والطارئة في تحقيق تراكم تنموي في القطاعات الإنتاجية والاجتماعية وحتى ولو كان هذا التراكم بطيئاً أو متقطعاً ، بمعنى أن الاتجاه أصبح يتركز على ضرورة أن يكون لجهود الإغاثة رؤية تنموية .

وقد حددت الورقة المعايير الواجب أخذها في الاعتبار لتحديد الجهد الإغاثي ذو الانعكاس التنموي وهى :

- قدرة القطاع الاقتصادي الحاصل على المعونة ، على خلق فرص عمل لها صفة الديمومة ، ولا تنتهي بمجرد انتهاء المعونة المقدمة .
- وفرة الروابط الأمامية والخلفية للمشروع الحاصل على المعونة .
- قدرة القطاع / المشروع الحاصل على المعونة على الصمود أمام الهجوم العسكري .
- القدرة على التصدير .

وقد أكدت الورقة أنه ليس شرطاً أن مجرد انطباق هذه المعايير على قطاع ما، يعني أنه سيصبح قادراً على القيام بالدور المتوقع منه سواء على صعيد الإغاثة أم التنمية ، فالأمر منوط في النهاية بالقدرة على زيادة العرض وزيادة الطلب على السلع الناجمة عن نشاط هذا القطاع / المشروع في ذات الوقت .

والعرض لن يزيد بزيادة العمالة أو رأس المال فقط بل يتطلب ذلك زيادة الإنتاجية أيضاً ، أما زيادة الطلب فتحتاج إلى توسيع السوق أو فتح أسواق جديدة مما يعني زيادة أهمية برامج التسويق والترويج .

خامساً : خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية

إعداد: نصر عبد الكريم

- تقدم الورقة خلفية عامة وشاملة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المناطق الفلسطينية في الوقت الراهن، وهى تأتي كذلك في سياق المحاولات المبذولة لصياغة رؤية فلسطينية موحدة بشأن إدارة أزمة الاقتصاد الفلسطيني ومحاولة وضعه من جديد على طريق التنمية المستدامة ، وفي هذا الإطار تم تقسيم الورقة إلى خمسة أجزاء رئيسية ، يتم في الجزء الأول إلقاء الضوء على أبرز مقومات الاقتصاد الفلسطيني من حيث الطبيعة الطوبغرافية والموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية ، والموارد البشرية للمجتمع الفلسطيني ، وفي الجزء الثاني يتم استعراض أهم التشوهات التي أحدثها الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية على مدى أكثر من ثلاثة عقود سواء ما يتعلق بنهب الثروات الطبيعية الفلسطينية كالأرض والمياه ، أو إلحاق الاقتصاد الفلسطيني وتسخيره لخدمة نظيره الإسرائيلي ، وذلك من خلال استعراض أهم التشوهات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية والعلاقات التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي وخاصة مع إسرائيل . أما الجزء الثالث فيتعرض لأهم التغييرات التي طرأت على الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الحكم الذاتي المحدودة من حيث نشأة المؤسسات الحكومية وبنيتها وأهم التطورات التي مرت بتلك المؤسسات ، كما سيتناول القطاعات الإنتاجية المختلفة وما طرأ عليها من تطورات خلال ذات الفترة وذلك من حيث تركيبتها ومدى مساهمتها في الإنتاج والتشغيل ، يبحث هذا الجزء أيضاً في العلاقة التجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي من خلال استعراض المزايا والسلبيات لأهم الاتفاقات التجارية ، وكذلك أهم التطورات التي طرأت على البنية التحتية والمرافق العامة أما الجزء الرابع فيتناول الأضرار والخسائر التي

لحقت بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة الممارسات والتصعيد الإسرائيلي منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ ، سواء ما يتعلق بالخسائر البشرية أو الخسائر بالدخل والثروة للأفراد والمجتمع ، بالإضافة إلى التدمير الذي تعرضت له المؤسسات والمرافق العامة الفلسطينية ، وفي الجزء الأخير من الورقة يتم التعرف على واقع الاقتصاد الفلسطيني الحالي والفجوات التي حدثت فيه نتيجة التطورات السابقة سواء ما يتعلق بفجوة الموارد المالية والمدخرات أو فجوة الطلب على الأيدي العاملة أو العجز المتحقق في الميزان التجاري الفلسطيني ، إضافة إلى الوضع الاجتماعي الصعب السائد في الأراضي الفلسطينية والوضع الإداري المتردي الذي آلت إليه المؤسسات الحكومية الفلسطينية .

سادساً : العلاقات التجارية الفلسطينية - العربية من وجهة نظر القطاع الخاص.

إعداد: مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)

- تقوم الورقة في البداية باستعراض أهم الأسباب التي تعيق أو تحول دون التعاون التجاري بين فلسطين والدول العربية ، كما يراها القطاع الخاص الفلسطيني ، وتناقش الإجراءات والسياسات التي يمكن أن تساهم في تطوير هذه العلاقة وتجاوز العقبات والصعوبات ، وتتطرق إلى العوامل السلبية وسبل تجاوزها والمتعلقة أساساً بالموقف العربي دون الآتي المترتب على المعيقات الإسرائيلية ، ثم تنتقل الورقة لاستعراض وتحليل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الخارجية ، وتعرض لنوعية السياسات المرغوبة لإنجاز التكامل الاقتصادي الفلسطيني مع الاقتصادات العربية .

وتوصي الورقة بعدد من التوصيات أهمها :

- رغم أن الاحتلال الإسرائيلي هو المشكلة الأولى والرئيسية عن طريق تطور الاقتصاد الفلسطيني ، فإن الرضوخ لذلك أو تبرير التقصير به يدعو إلى العجز والتواكل ، بل إن الأمر يحتاج جهودا أكبر وديناميكية في التحرك الشامل للمساهمة في تجاوز ذلك .

- إن إنجاز تنسيق المواقف بين القطاع الخاص والعربي سيؤدي إلى تحقيق مصالح الطرفين وتدعيم العلاقات الاقتصادية حيث سيتم التنسيق والعمل المشترك على المستوى الإقليمي والدولي آخذين في الاعتبار الالتزامات الإقليمية والدولية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، منطقة التجارة الأوروبية، المتوسطية ، قوانين التجارة متعددة الأطراف، السياسات البيئية ، ...إلخ).

وسيسهم ذلك في إنشاء الآليات لتبادل المعلومات التجارية ولتوثيق المعوقات التجارية والبحث في آلية تذليلها .

- تعزيز العلاقة مع المؤسسات الاقتصادية العربية الجماعية .
- إيلاء دور بارز للجامعات ولمراكز البحث العلمي واعتماد دورهم الاستشاري في توفير الخدمات المساندة للأنشطة الاقتصادية .
- الاهتمام بالمشاريع الصغيرة وتمويلها وتوفير البيئة القانونية والمؤسساتية لتشجيعها .
- تفعيل التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني والعربي بحيث تشمل نقل المعرفة والتدريب وتبادل المعلومات التجارية والتعاون لتذليل المعوقات في مجال التبادل التجاري والتخفيف من القيود التي تعيق تنمية التجارة بين الطرفين .
- استمرار تنفيذ الأنشطة الترويجية الفلسطينية في الأسواق العربية والتأثير الإيجابي على صورة المنتجات الفلسطينية لدى المواطن والتاجر العربي
- فتح مراكز تجارية فلسطينية في عدد من الدول العربية على غرار مركز التجارة الفلسطيني الذي افتتح مؤخراً في الأردن .
- تفعيل الحضور الفلسطيني الاقتصادي في النشاطات الاقتصادية العربية .

سابعاً : رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية .

إعداد: عزت عبد الهادي

- ترى الورقة أنه لا يمكن الحديث عن رؤية وإستراتيجية تنموية فلسطينية في المرحلة الراهنة دون الأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي الحالي وإفرازاته ونتائجه على المجتمع الفلسطيني . وقد قامت الورقة بتتبع مراحل تطور العمل الأهلي الفلسطيني منذ عام ١٩١٧ وهو العام الذي تم فيه وعد بلفور مروراً بإعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وحرب يونيو لعام ١٩٦٧ ثم مرحلة السبعينات وبروز منظمة التحرير الفلسطينية ، ثم مرحلة الثمانينات وأثر خروج منظمة التحرير من لبنان على العمل الأهلي الفلسطيني ، ثم مرحلة الانتفاضة الأولى (١٩٨٨-١٩٩٣) ، وصولاً إلى الدور الراهن والاستراتيجيات الحالية للقطاع الأهلي الفلسطيني .

- تتعرض الورقة كذلك إلى عدد من النماذج المقترحة للشراكة بين القطاع الأهلي الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية لتدعيم مسار عملية التنمية الشاملة في الأراضي الفلسطينية .

- كما توصي بعدد من التوصيات لعل من أهمها تطوير خطة محكمة للتأثير في السياسات العامة للجهات المانحة وذلك عبر تفعيل مجموعات العمل القطاعية التي تضم ممثلين عن الجهات المانحة والسلطة الفلسطينية والمنظمات الأهلية . إضافة إلى ضرورة عقد ورشات عمل عدة بين ممثلي المجتمع الأهلي لمناقشة أولويات العمل الأهلي خاصة ما يتعلق بمكافحة ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني .

ثامناً : العون العربي المقدم للأراضي الفلسطينية المحتلة .

إعداد: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- قدمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع فلسطين ، ورقة حول العون العربي الذي انساب إلى الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية خاصة ذلك المنساب خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) ، وقد تم تصنيف هذا العون على النحو التالي :

١. العون العربي الرسمي : وهو ذلك المرتبط بالاستجابة العربية الرسمية للقرارات الصادرة عن مجالس الجامعة على مستوى القمة ، وكذا على مستوى المجالس الوزارية المتخصصة ، وقد اشتمل هذا المصدر على القرارات الخاصة بإنشاء صندوق الأقصى وصندوق انتفاضة القدس بموارد مالية تبلغ مليار دولار، إضافة إلى تقديم دعم مالي لموازنة السلطة الفلسطينية بمبلغ ٥٥ مليون دولار شهرياً لمدة ثلاثين شهراً (مارس ٢٠٠٢ سبتمبر ٢٠٠٤) .

٢. العون العربي الشعبي : وهو ذلك المرتبط بالاستجابة الشعبية والأهلية العربية لمعاناة الشعب الفلسطيني والذي تجاوزت قيمته المليار دولار طوال الفترة السابق الإشارة لها .

٣. العون المقدم من المنظمات والاتحادات العربية، حيث قامت هذه المؤسسات واستجابة لقرارات المجالس العربية وللظرف غير التقليدى الذى تمر به الأراضي الفلسطينية، بتقديم العديد من برامج التدريب والدعم العينى والمالى لمختلف القطاعات الاقتصادية الفلسطينية بما يمثل نحو ١٢٣ مليون دولار لذات الفترة.

٤. أشكال أخرى من الدعم ، حيث قامت بعض الحكومات العربية ومن خلال ترتيبات ثنائية إضافة إلى العديد من الشخصيات العربية البارزة على المستوى السياسي والاقتصادي ، بتقديم مساعدات مباشرة للمستعبدين في الأراضي الفلسطينية خاصة ما يتعلق بالدعم الإغاثي .

٥. وقد قامت الورقة باستعراض مفصل لهذه الأشكال السابق الإشارة لها وأبرزت حقيقة الدور العربي الفاعل في دعم صمود الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية طوال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) .

تاسعاً : المرأة الفلسطينية وأولويات التنمية .

إعداد: وزارة شئون المرأة - السلطة الفلسطينية .

- تتطرق هذه الورقة إلى استعراض مختصر للوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة الفلسطينية ثم إلى أولويات الوزارة وأهدافها الفرعية المستمدة بشكل مباشر من وضع المرأة الفلسطينية واحتياجاتها ، ثم تنتقل بعد ذلك لتوضيح الرؤية الرسمية للعلاقة بين السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني وجهات التمويل الدولية بهذا الشأن .

- وتستند الورقة كذلك لما أكدته مقررات الأمم المتحدة من أن المشاركة في التنمية هو حق من حقوق الإنسان ، وما كرسته كذلك أهداف التنمية للألفية من الحض على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكذلك تعرضت الورقة للارتباط بين ظاهرة الفقر المتفشية في الأراضي الفلسطينية وطبيعة وضع العمل الفلسطيني وأثر وأسباب ونتائج ذلك بالنسبة للمرأة الفلسطينية .

عاشراً : أولويات العمل التنموي في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية للأراضي الفلسطينية المحتلة .

إعداد: وزارة التخطيط - السلطة الفلسطينية

- ترتكز هذه الورقة على محورين أساسيين ، يتصدى المحور الأول لعرض التوجه الفلسطيني لبلورة رؤية موحدة لمستقبل عملية التنمية الاقتصادية ويتضمن هذا المحور استعراضا لأهمية التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي وضرورة تعزيز نقاط القوة والتخلص من نقاط الضعف واستغلال الفرص المتاحة ومواجهة التحديات البارزة في البيئة التنموية ، وماهية دور شركاء التنمية الفلسطينية (الدولة - القطاع الخاص - المجتمع المدني) في تحقيق البيئة التنموية المنشودة ، ومقومات نجاح المشروع الوطني الفلسطيني .

- أما المحور الثاني للورقة فقد تكفل بتوضيح العمل التنموي الفلسطيني في القطاعات الاقتصادية ، وفي هذا الإطار تم عرض أداء الاقتصاد الفلسطيني ومؤشراته الاقتصادية

والاجتماعية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، والتحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني في ظل التصعيد الإسرائيلي، وطبيعة الأولويات الاقتصادية الراهنة على المستوى القطاعي ، ثم استعراض لسبل العمل الاقتصادي العربي - الفلسطيني المشترك في الظروف الحالية .

أوراق أخرى:

وفي إطار استكمال عرض الرؤية التنموية الفلسطينية الرسمية من منظور قطاعي ، فقد قامت باقي الأوراق بعرض تلك الرؤية القطاعية بشكل يبرز الموارد والإمكانات المتاحة لكل قطاع في الأراضي الفلسطينية وكذلك حجم ونوع المعوقات التي تحد من الأداء ومن كفاءة توظيف الموارد ، وقد تضمنت هذه المعوقات بشكل أساسي ثلاثة أشكال فهناك المعوقات المرتبطة بقصور وبضعف الموارد المتاحة للاستخدام من الطبيعة ، وهناك المعوقات المرتبطة بالسياسات الإسرائيلية وما أفرزته طوال العقود السابقة من عوائق عديدة ومتشابكة .

وأخيراً المعوقات الراجعة إلى عدم كفاءة نمط الإدارة السائد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وعدم تناسب البيئة التشريعية والقانونية مع طموح مستقبل عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية ، وفي هذا الإطار تم عرض الأوراق التالية :

الحادي عشر: واقع الصناعة وآفاقها في فلسطين .

الثاني عشر : إعادة تأهيل وتنمية القطاع الزراعي في فلسطين .

الثالث عشر: قطاع العمل في فلسطين - الخصائص والتحديات والآفاق التنموية .

الرابع عشر: واقع الحماية الاجتماعية في فلسطين .

الخامس عشر: الهيئات المحلية الفلسطينية - عملها ودورها التنموي في فلسطين .

السادس عشر: إعادة التأهيل والتنمية لقطاع الطاقة الكهربائية في فلسطين .

السابع عشر: قطاع الإسكان والبنية الأساسية في المناطق الفلسطينية .

- وفي ختام أعمال المنتدى تم الإعلان عن بعض المبادرات المالية المقدمة لصالح دعم عملية التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، إضافة لمبادرات عمل أخرى مختلفة الأشكال لصالح قطاعات بعينها في الأراضي الفلسطينية .

- كما صدر عن المنتدى عدد من التوصيات تتمحور حول دعوة المجتمع الدولي والعربي لمضاعفة جهوده لصالح إعادة تأهيل وتنمية الأراضي الفلسطينية المحتلة - في إطار الاستعداد لإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.

أضواء على الجديد فى المكتبة الاقتصادية

عرض كتاب

تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي

مركز دراسات الوحدة العربية

د. محمد محمود الأمام

يأتي هذا الكتاب الهام والحيوي مستنداً إلى رغبة مركز دراسات الوحدة العربية في صياغة مشروع متكامل للتكامل العربي : في إطار الاسترشاد بالتجارب الدولية للتكامل السياسي والاقتصادي .

ويشتمل الكتاب على ستة أقسام رئيسية :

- تتولى الأقسام الثلاثة الأولى عرض التجارب التكاملية المختلفة وذلك من خلال ثلاثة عشر فصلاً، بحيث يتم التعرض في القسم الأول إلى الخبرة الإفريقية في التعاون والتكامل الإقليمي ، ونظراً لتميز هذه الخبرة بالسعى الدائم إلى الوحدة على مستوى القارة فقد خصص الفصل الأول من الكتاب لاستعراض التعاون والتكامل القاري ثم يأتي الفصل الثاني ليستعرض تجارب جنوب وشرق أفريقيا ، ثم تجارب وسط أفريقيا بدءاً بأفريقيا الوسطى الفرنكفونيه مروراً بالجماعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في الفصل الثالث .
- وفي الفصل الرابع يتم استعراض تجارب غرب أفريقيا ، مع تخصيص الفصل الخامس لتقييم سائر التجارب الإفريقية والمقترحات الخاصة بتطويرها
- القسم الثاني : وهو القسم المعني باستعراض تجارب آسيا وأقيانوسيا والباسيفيكي ، يتناول الفصل السادس تجربة ماليزيا وتجمعات جنوب الباسيفيكي والترتيبات الأسترالية النيوزلندية. إضافة إلى ترتيبات التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيكي.
- ثم يأتي الفصل السابع ليستعرض تجارب وسط وجنوب آسيا وذلك

عبر استعراض التعاون الإقليمي للتنمية والدول المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وفي الفصل الثامن يتم عرض تجربة رابطة شعوب جنوب شرق آسيا يليها عرض ترتيبات التعاون الخارجي والمنتديات الإقليمية التي أنشأتها الرابطة ، ثم يتم تقييم عام لهذه التجارب في الفصل التاسع من الكتاب

- القسم الثالث ، وهو مخصص لاستعراض التجارب الأمريكية حيث يتولى الفصل العاشر عرض التعاون والتكامل على مستوى نصف الكرة الغربي الذي يشمل أمريكا الشمالية والأمريكات الثلاثة التي تجمع دولاً متقدمة ونامية ثم يخصص الفصل الحادي عشر للتعاون والتكامل على مستوى دول أمريكا اللاتينية، ثم يتولى الفصل الثاني عشر عرض تجارب الجماعة الأندية والسوق المشتركة للجنوب (المركوسور) ، ويخصص الفصل الثالث عشر لتجمعات حوض الكاريبي التي تشمل أمريكا الوسطى وجزر الكاريبي ثم يأتي الفصل الرابع عشر لتقييم التجارب الأمريكية .

وبحكم أن هذا الكتاب موجه بالأساس لتطوير التكامل العربي فقد تم تخصيص القسم الرابع لعرض المعالم الأساسية للتجربة العربية وذلك عبر الفصل الخامس عشر ، ثم يعرض القسم الخامس لخلاصة التجارب العالمية في التعاون والتكامل بهدف استخلاص النتائج التي تفيد الحالة العربية .

- حيث يتم عرض خلاصة التجربة الأوروبية في الفصل السادس عشر ، وفي الفصل السابع عشر يتم تناول خلاصة لتجارب الدول النامية التي سبق عرضها في الأقسام الثلاثة الأولى من الكتاب، مع التركيز على عرض أبعاد الترتيبات التكاملية ومراحلها وصيغها وفق المناهج المختلفة وأدوات وسياسات

التكامل والأطر المؤسسية للتجمعات التكاملية ، ثم يراجع الفصل الثامن عشر خصائص التكامل العربي في ضوء التجارب العالمية وفي ضوء هذه الاعتبارات يتولى القسم السادس من الكتاب عرض مشروع مقترح للتكامل العربي بدءاً من متطلبات هذا المشروع ثم معالمه الأساسية وختاماً ببيان لقضايا تطبيقية حيث ينطلق المشروع من عدد من المتعلقات أهمها :

١. المراجعة الشاملة لمناهج العمل العربي المشترك .

٢. مواصلة جهود التكامل والتنمية بحيث أن التطور لا يكون انقطاعات عن الماضي .

٣. مواكبة التطورات العالمية واستطلاع إمكانات التعايش معهما .

٤. مواجهة التحديات الخارجية .

٥. معالجة نقائص التنمية العربية .

٦. تصويب الخلفية النظرية للمنهج التكاملي .

٧. مراجعة برامج الإصلاح الاقتصادي .

٨. الموازنة بين القطرية والقومية .

- وفيما يخص مراحل التكامل فقد قام المشروع على وضع ثلاث مراحل للتكامل .

أولاً : مرحلة التنمية التكاملية وهى التي تحظى فيها التنمية القطرية بوزن أكبر لتوجيهها نحو توفير مقومات التكامل .

ثانياً : مرحلة التكامل الإنمائي على المستوى الإقليمي (القومي) .

ثالثاً : وهى المرحلة التي تأتي استكمالا للمرحلتين السابقتين لبلوغ مرحلة الوحدة أو التكامل التام .

وقد أفرد الكتاب لمميزات ولشروط ومقومات كل مرحلة من هذه المراحل .

- وفيما يرتبط بالتنظيم المؤسسي وهو أحد أهم أركان المشروع التكاملي ، فقد اشتمل على المحاور التالية :

١. الأسس : أى الإطار المؤسسي الواحد الذي يتولى مسئولية

التكامل ويقوم بمهام التعاون المكملة له . بحيث تنتج عن هذا الإطار الأجهزة والمؤسسات التي تتولى التعامل مع تفاصيل المهام الخاصة بمسار عملية التكامل وبما يحقق تفادي الخلط في التسميات وفي المهام .

٢- الأجهزة الرئيسية : يشتمل الإطار التكاملي على خمسة أجهزة .

الأول : يتعلق بتوجيه العملية التكاملية ووضع القواعد اللازمة لذلك .

الثاني : يتولى عملية اتخاذ القرارات والتوجيهات والتوصيات اللازمة لتنفيذ مراحل التكامل .

الثالث : يتولى الأمور المرتبطة بالمستوى الفني المتخصص الذي يقوم بإعداد المقترحات والمبادرات التي ترفع إلى جهاز اتخاذ القرارات ، ويتولى تنفيذ ما يكلف به من مهام .

الرابع : الأجهزة التي تنشأ من أجل تنظيم عملية المشاركة الشعبية في العملية التكاملية بجانب الأجهزة الرسمية القطرية والإقليمية .

الخامس : يتولى مهمة فض النزاعات التي تتعلق بالعملية التكاملية في مجملها .

وقد تم تحديد هذه الأجهزة بشكل إجمالي في التالي : (الملوك والرؤساء - المجلس الوزاري - لجنة النواب - المفوضية - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية - الجمعية المشتركة - محكمة العدل - أجهزة التكامل النقدي)

عرض كتاب

العولمة والنظام الدولي الجديد

مركز دراسات الوحدة العربية
سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٨)
ديسمبر ٢٠٠٤

يجب أن نشير في البداية إلى أن هذا الكتاب يأتي مكملاً إلى العديد من الإصدارات الأخرى السابقة لمركز الدراسات حول الرؤية العربية لظاهرة العولمة وتداعياتها وأثرها على العالم العربي .

يقوم هذا الكتاب بتتبع مسار ظاهرة العولمة ، وذلك من خلال عرض ٨ دراسات متنوعة ، يتولى كل منها استعراض وتحليل أحد الجوانب المرتبطة بموضوع الكتاب في إطار نسيج واحد متكامل ومنسق . وقد تم عرض هذه الدراسات من خلال تقسيمها إلى قسمين أساسيين يتولى القسم الأول التصدي لموضوع العولمة والتوسع الرأسمالي وفي هذا القسم تتم مناقشة ارتباط ظاهرة العولمة بالتوسع المضطرد في حركة الرأسمالية وإن ظاهرة العولمة هى المرحلة الأعلى من تطور الرأسمالية التي بدأت بالاستعمار ثم بالإمبريالية وكذلك يتم التعرض للأهمية النسبية والمميزة التي يحتلها الشرق الأوسط بالنسبة لمخططي السياسات في المركز الرئيسي المتبني الترويج لظاهرة العولمة وهو الولايات المتحدة الأمريكية وباعتبارها كذلك المركز الحالي والقاطرة الراهنة للإمبريالية الجماعية الجديدة . ويظهر هذا القسم من الكتاب أن الحركات الشعبية هى أهم الضمانات لمقاومة المخططات العديدة التي تحاك للمنطقة العربية ، كما يتنبأ الكتاب بأن عالم القطب الواحد الحالي لن يدوم طويلاً وأن القوى المتوقع بزوغها قريباً هى (الهند ، الصين ، التحالف الأوروبي الروسي) .

الأول : السعى العربي للتكيف مع الوضع القائم وميزان القوى الحالي لإعادة بناء المجتمع العربي من منظور قوى الاحتلال ولصياغة نظام عربي جديد على بقايا النظام السابق / الحالي / المهزوم سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً . وهو نظام لن يفي بمتطلبات الشعوب العربية وآمالها في العدل

والوحدة والرخاء بل سيتم إيجاد توافق لدى النخبة العربية للوجود الصهيوني ولنهب ثروات الأمة والقبول بوضع التبعية للنظام الأمريكي - الصهيوني .

ولن يحد من هذا السيناريو إلا مقاومة الشعوب العربية وتنظيماتها .

الثاني : السعى العربي للتعبير والبدء بنقد الذات وتحديد أسباب هذا الانهيار والانحطاط في الوضع العربي ، لمواجهة الهجمة الشرسة على الحضارة العربية

ويبقى نجاح العرب في تجاوز هذا المأزق التاريخي رهناً للفجوة بين الحاكم والمحكوم وبسيادة دولة القانون والحق والديموقراطية .

ولم يغب كذلك عن الدراسة الاسترشاد بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المؤسسات الدولية لاسيما الأممية وتنفيذ سياستها عبر هذه المؤسسات بل وتجاوزها إذا تعارضت مع المصلحة الأمريكية كما حدث في الحرب على العراق ، بما يمثله هذا من فرض قانون الأقوى وليس مبادئ القانون الدولي .

وقد أفردت الدراسة محوراً كاملاً للتأصيل النظري لظاهرة العولمة ابتداءً من الجدل المثار حول هذا التأصيل ذاته وانتهاءً بالمدارس الفكرية لمناهج التحليل وأطروحتها المختلفة لظاهرة العولمة وتطورها .

وقد تولى القسم الثاني من الدراسة مناقشة موضوع تداعيات ظاهرة العولمة والتحديات المترتبة على مواجهتها ففيما يخص موقف الدولة الوطنية من ظاهرة العولمة ترى الدراسة أن الدولة ستقاوم هذه الظاهرة ولكن ليس بالمعارضة بل بمحاولة تكييف أوضاعها بقدر الإمكان مع متطلبات العولمة خاصة في مجال التشريعات الضريبية - والمالية والتجارة الخارجية ومن ثم والأقرب هو عدم استبدال الدولة الوطنية بل إعادة صياغة أهدافها ومهامها . كذلك ترى الدراسة أن الحركات الأصولية الدينية والعرقية ما هى إلا ردة فعل لظاهرة العولمة . وبذلك فإن الحرب القادمة لن تكون بين دول بل بين حضارات وهويات وهو صراع وجود من عدمه .

وفي الختام استعرضت الدراسة بشكل ممنهج تطور الحركة المناهضة للعولمة بدءاً من نشأتها التي نظمت في

نوفمبر ١٩٩٩ مواكبة لاجتماعات منظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل الأمريكية احتجاجا على هذه الاجتماعات وعلى جداول أعمالها ، وقد قاد هذا الاحتجاج آنذاك منظمات المجتمع المدني المشكلة من نقابات العمال وجمعيات حماية البيئة ومنظمات الدفاع عن المستهلك وصفار رجال الأعمال ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان .

وبمرور الوقت انتقلت أفكار هذه الحركة من مجرد أفكار متناثرة ونقد لسلبيات العولمة إلى وضع أسس فكرية ونظرية لمشروع متكامل عن العولمة .

وقد حددت الدراسة في النهاية عدد ثلاثة محاور يجب أن تؤخذ في اعتبار خطاب الحركة المناهضة للعولمة في المستقبل وهى :

- عدم الاحتكار لمركز حضاري واحد.
- تعدد المراكز الحضارية عبر تعدد الأقطاب التي تسيطر على العالم والخروج من مرحلة القطب الواحد والثقافة الواحدة .
- أن يكون صلب اهتمام المشروع البديل للعولمة هو الإنسان ذاته حيث أعتمد مشروع العولمة التقليدي الذي رسخته الشركات متعددة الجنسيات على النظر للإنسان باعتباره المستهلك للسلع والبضائع والخدمات التي أنتجتها هذه الشركات ولصالح مركز رأس المال لديها فقط دون النظر للاعتبارات الأخرى المتعلقة بالإنسان والتي لا تقتصر في النظر إليه من زاوية إشباع احتياجاته فقط على حساب قيمه ومقوماته.

عرض كتاب

تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي

إعداد / وائل إبراهيم سليمان

في العراق القديم (حيث نشأت الحضارة العراقية قبل أكثر من ٤٥٠٠ عام قبل الميلاد) كان الإنتاج أكثر من احتياجات الاستهلاك وصار الفائض سبباً في نشوء حياة المدن وما تبعها من تقدم في مجالات الكتابة والحرف والثقافات ، وفي العراق المعاصر كانت قد بدأت مظاهر النهضة الاقتصادية والاجتماعية الحديثة في أوائل عقد الخمسينات من القرن الماضي مع تزايد الإيرادات النفطية العامة .

فمنذ تأسيس الدولة المعاصرة وحتى بداية الخمسينات لم تكن المنازعات السياسية تلعب دوراً مهماً في تعثر التطور الاقتصادي في العراق الذي كان حينذاك لا يزال زراعياً متخلفاً وحرفياً بدائياً لا يمتلك القدرة على التطور السريع لانخفاض الدخول والاستثمار، ولكن تزايدت الأهمية الاستراتيجية للنفط العراقي على خلفية الصراع الأيدلوجي المتفاقم بين الغرب الرأسمالي من جهة وبين الشرق الاشتراكي من جهة أخرى، فمنذ عام ١٩٥٣ ساهمت زيادة الإيرادات النفطية في زيادة مستوى النشاط الاقتصادي العراقي والتشغيل والإسراع بالتنمية الاجتماعية من جهة أخرى، وأدت هذه الزيادة في الإيرادات النفطية إلى نشوء التنازع على تخصيص الإيرادات النفطية بين الاستخدامات المختلفة بدرجة أصبحت تؤثر على الاستقرار السياسي، وكان من حصيلة ذلك الاضطراب السياسي المتنامي والعجز عن تنمية الريف الذي كان يعيش فيه الغالبية العظمى من السكان (٧٠٪) ، قيام ثورة ١٩٥٨ بقيادة الجيش، ومنذ ذلك الحين بدأ تأثير النفط في الاقتصاد والسياسة ، وبدأ تأثير الاقتصاد في السياسة .

فبعد عام ١٩٦٨ وتأميم شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق آنذاك ١٩٧٢-١٩٧٤، أدت طريقة التصرف الحكومي بالريع النفطي الوفير إلى نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية سلبية خطيرة، بل إن إغراء

المسؤول وغير المقيد مؤسسياً بالريع النفطي أدى في النهاية إلى تغيير الأيدلوجية السياسية القومية والاشتراكية للحزب الحاكم واختزال طبيعة التركيبة الاقتصادية الاجتماعية لسلطة الحكم، وإلغاء المؤسسية من آليات صنع القرارات الاقتصادية والسياسية العامة .

وتكشف التجربة العراقية أن العمل بالسياسات الاقتصادية والمالية المتجانسة والفاعلة بقى غائباً في برنامج الحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في ١٩٢١، ففي أوائل الخمسينات أدت الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية دوراً كبيراً ولكنه غير كفء في الإدارة الحكومية للاقتصاد والتنمية ، وبسبب العديد من العوامل السياسية والاجتماعية المتداخلة لم يتأسس مفهوم واضح للسياسة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العملي خلال العقود الخمسة الماضية .

لقد كان الإنفاق العام الممول من الإيرادات النفطية بمثابة الأداة الحكومية الوحيدة للتأثير في الاقتصاد العراقي والتي سرعان ما أصبحت المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والتشغيل وللسيطرة على معدلات التضخم دون الالتجاء لتقييد الإنفاق العام أو زيادة الضرائب لزيادة الموارد المالية العامة من الضرائب المتولدة من الفاعليات الاقتصادية المحلية من غير إنتاج وتصدير النفط الخام .

فمنذ بداية السبعينات أدى نمط التصرف بالإيرادات النفطية خلال الإنفاق الحكومي الذي صاحبه ممارسات الاضطهاد السياسي الواسع من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم إلى انتشار المشاكل والأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية المؤقتة والدائمة، كما تزايد دور قطاع الأعمال العام كثيراً بمعيار المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لطريقة تصرف الحكومة بالإيرادات النفطية المتزايدة وتطبيق الأيدلوجية الاشتراكية الغائبة عن النظام الحاكم من جهة، وضعف قطاع الأعمال الخاص وسيادة عناصر السوق الناقصة في الاقتصاد العراقي من جهة أخرى، وكنتيجة لذلك واجه العراق درجات مختلفة من الأزمات الاقتصادية

الخفية المتمثلة بتزايد الاعتماد على الإيرادات النفطية في المالية العامة وتمويل الاستثمارات في مشاريع البنية الأساسية،وتراجع فعاليات القطاع الخاص في تمويل نفقات الدولة والاستثمار، وفي الوقت الذي ازداد اعتماد الحكومة العراقية على الإيرادات النفطية ازداد اعتماد العراقيين والنشاط الاقتصادي على الإنفاق العام أيضاً، ولسوء الحظ أدى زيادة الاعتماد على الإيرادات النفطية إلى المساهمة بدور أساسي في وجود نظام ديكتاتوري واستمراره لأكثر من ثلاثة عقود، وكان نتيجة هذا الاعتماد أيضاً وغياب السياسات الاقتصادية تراجع النمو الاقتصادي الحقيقي .

وبعد أغسطس ١٩٩٠ وحرب الخليج الثانية ١٩٩١ انفجرت الأزمة الاقتصادية الخفية في الاقتصاد العراقي نتيجة لتوقف الصادرات النفطية وفرض العقوبات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية من قبل الأمم المتحدة وقطع العلاقات السياسية مع العراق، وبدأ دور الحكومة والقطاع العام كقوة اقتصادية وسياسية بالانهيار، وبالرغم من تطبيق نظام تقنين المواد الغذائية الحكومي، وتنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء في عام ١٩٩٦ تزايدت الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على العراقيين المتمثلة بالانخفاض الكبير في مستويات الدخول وارتفاع البطالة وانخفاض الاستهلاك الفردي من السلع الضرورية والمياه النقية الصالحة للشرب والاستهلاك المدني من الكهرباء، وانتشر الفقر على نحو خطير، وتدهور التعليم والخدمات الصحية، ولم يعد بمقدور النظام العراقي المخلوع غير التحريض السياسي والدعوة إلى التقشف الاقتصادي كوسيلة لكسب الوقت بأمل رفع الحصار الاقتصادي الدولي وزيادة تصدير النفط ثم استخدام الإيرادات المالية النفطية في تذليل المشكلات الاقتصادية الملحة .

إن التغير في الظروف الاقتصادية والسياسية على مدى العقود الخمسة الماضية في العراق لم يغير كثيراً في المتطلبات الضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية ، فشروط اقتصاد السوق كانت - ولا زالت حتى الآن - غير متكاملة لعدم توفر حرية انتقال

عوامل الإنتاج المحلية من العمال ورؤوس الأمـــوال والموارد الأوليـــة بين المناطق المختلفة بالعراق بدون تكاليف إضافية عالية بسبب ضعف البنية الأساسية المادية من الطرق والاتصالات والسكن ، فضلاً عن نظم التسعيرة الجبرية، ونقص المعلومات الخاصة بالسوق لتحسين قرارات المنتجين والمستهلكين ، وضعف المؤسسات المهنية للقطاع الخاص كغرف التجارة والصناعة والنقابات، وعدم وجود جمعيات لحماية المستهلكين من الممارسات الاحتكارية .

والاقتصاد العراقي يعاني من مشكلة هيكلية هامة وهى أنه لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار الحكومي كما أنه المصدر الرئيسي لتوفير العملات الأجنبية لعمليات الاستيراد المتزايدة .

فبعد عام ١٩٧٣ بشكل خاص شهد الاقتصاد العراقي مرحلة من التوسع كنتيجة للزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية ، وإنفاقها بمعدلات عالية مما خلق دخولا ثانوية وزيادة في معدلات التشغيل بصفة خاصة في القطاعين الحكومي والأعمال العام ، وكان ذلك دون تحقيق زيادة مواكبة في الإنتاج والإنتاجية، وخلال هذه الفترة كان يعتبر الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري ضرورياً لتأمين الخدمات العامة وتحسينها ، حيث إن مستويات الدخول والادخار الخاص كانت - ولا تزال - ضعيفة، وغير قادرة على تمويل المستويات العالية من الاستثمارات المطلوبة في مشاريع البنية الأساسية، وكان من الطبيعي في الاقتصاد العراقي أن تزداد عمليات الاستيراد الحكومي من الخارج للتخفيف عن تخلف الإنتاج المحلي .

والعراق يحتاج بصفة ضرورية لمشاريع البنية الأساسية لذلك فإنه من المتوقع أن تستمر الحاجة إلى زيادة الصادرات غير النفطية بالإضافة إلى زيادة الموارد المالية العامة من الضرائب المتولدة من الفاعليات الاقتصادية المحلية من غير إنتاج وتصدير النفط الخام لتأمين النمو الاقتصادي وتحقيق التشغيل المستهدف .

وقد كانت معظم الاستثمارات في العراق خلال فترة ما بعد ١٩٧٣ هى استثمارات حكومية تعتبر متغيرا مستقلا

عن فعاليات الإنتاج والاستهلاك والادخار في القطاعات الأخرى من غير قطاع استخراج وتصدير النفط الخام، وكنتيجة طبيعية للزيادة المستمرة في الاستهلاك والاستثمار الممول من إيرادات النفط المتزايدة فإن الاقتصاد العراقي وصل في نهاية السبعينات إلى حالة الاستخدام شبه الكامل بالنسبة لمستوى التوظف برغم انخفاض الإنتاج والإنتاجية وانخفاض الاستثمار الخاص .

وقد حاولت الحكومة العراقية في ذلك الوقت الاتجاه إلى كبت الضغوط التضخمية في الاقتصاد العراقي من خلال مواصلة الزيادة في الإنفاق الاستثماري العام بصورة متتابعة وسريعة، وتمويله من الفوائض البترولية، فضلاً عن الزيادة في الإنفاق الحكومي الجاري ، وكان كل زيادة في معدلات الاستهلاك الحكومي أو الاستثمار العام لتنشيط الاقتصاد العراقي يجب أن يواكبها زيادة في الإيرادات النفطية لتقليل العجز في ميزانية الدولة ، ولتحقيق التوازن الاقتصادي والمالي في الأجل القصير، ومع أى بوادر للظروف السيئة الناشئة عن العجز النسبي للإيرادات النفطية كانت تبدأ في الظهور سريعاً الاختلالات في التوازن الاقتصادي العام الداخلي أو الخارجي، وينشأ عنها مشاكل اقتصادية ومالية .

وبالنسبة للسياسة النقدية العراقية فمنذ بداية الثمانينات كانت سياسات التوازن الاقتصادي قصير المدى عن طريق زيادة الاستيراد من قبل الدولة لا يمكن أن تكون إيجابية إذا استندت على التوسع الكبير في المديونية الخارجية لمجرد تعويض العجز النسبي في الإيرادات النفطية، وتشير التجربة أيضاً أن العراق عند تحكمه في عرض النقود كان استجابة سلبية للإنفاق الحكومي أو الخاص، فالتحكم في عرض النقود يكون فعالاً وإيجابياً فقط عندما يستهدف تقييد آثار التوسع في الإنفاق الحكومي أو الاستهلاك الخاص كما كان - ولا زال - يحدث ، وفي أعقاب العقوبات الاقتصادية وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ لتحرير الكويت أخذ حجم الاقتصاد العراقي بالانحسار نظراً لانخفاض الإنتاج النفطي، ومع ذلك دأبت الحكومة العراقية في ذلك الوقت على انتهاج سياسة مالية توسعية بهدف

تغطيـة الزيادات الكبـيـرة في الرواتب الخاصة بكبار العسكريين، حيث اتجهت الحكومة إلى طبع النقود بشكل مفرط وبدون أى غطاء نقدي .

أما بالنسبة لسياسات سعر الصرف للدينار العـراقي - والثـابت أو المحـدد والمتعدد بقرار حكومي سياسي- المستمر في الانخـفـاض والتـقلب في السـوق الموازية منذ بداية الحرب مع العراقية الإيرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨ ثم الانخفاض الشديد بعد حرب الخليج الثانية ، فإن تأثيراته بقيت محصورة في تحقيق التوازن الاقتصادي العام في الأجل القصير ولكن بمستويات أعلى من الأسعار المحلية، الأمر الذي كان يؤدي إلى انخفاض سريع في مستويات المعيشة كما يتضح ذلك من منتصف الثمانينات حتى سقوط النظام .

أن عملية الإصلاح النقدي هى شرط ضروري لنجاح عملية إعادة الإعمار والإصلاح الاقتصادي الشامل، ولا يجب أن ينظر إليها على أنها أمر ثانوى بالمقارنة مع الأنشطة الأخرى مثل إعادة بناء الهياكل التحتية وما شابه ذلك ، ويجب أن نعترف أن سوء إدارة البنك المركزي العراقي خلال فترة التسعينات من القـرن الماضي أدت إلى خلق التضخم الجامح وبالتالي المساهمة بشكل فعال في تدمير الاقتصاد العراقي ، وجدير بالذكر أن النفط سيلعب دوراً مهماً في أى نظام نقد سينتهجه العراق نظراً لأهمية النفط في الاقتصاد العراقي ، ومن ثم فإن تثبيته وربطه بالدولار الأمريكي سيكون مفيداً لأن النفط يسعر بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية ، وهذا ما أدى إلى إقدام دول الخليج المصدرة للنفط على ربطه بالدولار ، ولنفس السبب قامت الكويت بتغيير سعر الصرف من الربط بسلة العملات إلى الربط بالدولار اعتباراً من بداية عام ٢٠٠٣ .

وبالنسبة للقطاع الصناعي فإن هذا القطاع قد عانى من الحروب المستمرة التي شهدها الاقتصاد العراقي وخاصة حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي ثم الحرب الأخيرة والتي قضت على هذا القطاع تماماً ، فيجب التركيز على أن المسار الأمثل للسياسة الصناعية في العراق تتطلب خليطا من الاعتماد على قوى السوق الحر وكذلك

الاعتماد على التدخل الحكومي في المجالات التي تفشل فيها قوى السوق كبناء البنية التحتية وتوفير المعلومات والقيام بأنشطة البحث والتطوير، أما الأنشطة الأخرى فيجب تشجيع القطاع الخاص لتقديمها في شكل تنافسي وبشفافية تامة بحيث يتم المحافظة على المستهلك من ناحية وتخفيض التكلفة ورفع الإنتاجية من ناحية أخرى ، ويمكن تلخيص دور الحكومة بإيجاز شديد في تهيئة المناخ وسن التشريعات التي من شأنها أن تؤدي إلى جذب استثمارات القطاع الخاص تجاه الأنشطة الصناعية للاستثمار فيها والتنافس فيما بينهم .

بالنسبة لقطاعى التعليم والصحة في العراق فقد شهد هذان القطاعان حالة تدهور فريدة وغير مسبوقة ، من أعلى المستويات تحسناً في المنطقة العربية خلال الثمانينات من القرن الماضي إلى أدنى مستويات التنمية البشرية اليوم ، وذلك بسبب تضافر الحروب المتتالية بدءاً من عام ١٩٨٠ والحصار ، والعقوبات الدولية ، مع الاختلالات الموروثة من النظام السابق، وقد ساهمت الحرب الأخيرة على العراق عام ٢٠٠٣ والاحتلال الأمريكي في مفاقمة هذا الوضع ، وتعقيده، فإن زيادة الاهتمام الدولي بالعراق الآن وإمكانية فتح صفحة داخلية جديدة ، إذا ما اقترنا بتحقيق الاستقرار السياسي والأمني ، وبتثبيت الإطار الماكرو - اقتصادي وتفعيله على أسس حديثة ، قد يشكلان فرصة سانحة للعراق لإعادة مستوى الخدمات الاجتماعية إلى ما كانت عليه سابقاً ، ومدخلاً ملائماً لإصلاح نظامى التعليم والصحة وتحديثهما، لوضع العراق على طريق التنمية البشرية المستدامة .

ويرجع السبب الرئيسي وراء تدهور الهيئة التعليمية في العراق هو تدني القيمة الحقيقية للرواتب التي وصلت قبيل الحرب الأخيرة إلى ما يعادل خمسة دولارات في الشهر ، يضاف إليها عدد من التعويضات والعلاوات التي تصل قيمتها أحياناً إلى ثلاثة أضعاف المرتب الأساسي ، وقد شكلت هذه التعويضات والعلاوات التي كان يخضع صرفها غالباً للاعتبارات الشخصية وليس المهنية ، مما دفع بالمدرسين بالبحث عن فرص عمل

أخرى ، وانتشار الفساد والرشوة المتعلقة بالامتحانات .

كما أن مشهد المؤشرات كما تبدو اليوم في العراق، وبعد ثلاثة حروب و ثلاثة عشرة عاما من العقوبات الدولية هو من أكثرها قتامة في المنطقة العربية أو بالمقارنة مع الدول ذات الدخل المماثل، ويشمل هذا الوضع كل المناطق العراقية في وسط وجنوب البلاد ، فيما عدا المحافظات الثلاث الواقعة في شمال العراق ذات الأغلبية الكردية ، والمتمتعة منذ بداية التسعينات بنوع من أنواع الحكم الذاتي ، حيث لم تشملها العقوبات الدولية فعلياً ، كما تلقت نحو ثلث قيمة التحويلات المتأتية من برنامج النفط مقابل الغذاء، فضلاً عن تدفق المساعدات الدولية إليها من حكومات ومنظمات غير حكومية .

ويلاحظ أن الملمح المرضي للمجتمع العراقي الذي كان يعيش - في نهاية الثمانينات - طوراً انتقالياً من مرحلة تغلب عليها الأمراض الالتهابية والسارية إلى مرحلة الأمراض المزمنة والانتكاسية، وبعبارة أخرى من ملمح الدول النامية إلى ملمح الدول المتطورة،

أما أثناء التسعينات وحتى يومنا هذا فقد شهد هذا الملمح تطوراً تراجعيا ملحوظاً يتمثل في عودة الأمراض السارية مع استمرار الأمراض المزمنة والانتكاسية ، ويرجع ذلك لتضافر عاملين: تقهقر الأحوال المعيشية من ناحية ، وضعف الطب الوقائي أو الأولي من ناحية ثانية ، إن المتابعة لتطور الملمح المرضي والوبائي للمجتمع العراقي يؤدي إلى تشخيص دائم ومتحرك للصحة العامة للسكان .

العراق المشرق:

إن التحدي الاقتصادي الرئيسي الذي يواجه العراق (الجديد) على المستويين القصير والمتوسط وبعيد المدى هو كيف يمكن الانتفاع من الموارد النفطية في زيادة النمو الاقتصادي ، والإسراع بالتنمية الاجتماعية مع توسيع الممارسات الديمقراطية على قاعدة اقتصاد السوق والمنافسة الحرة .

وفي الأجل القصير لا يمكن التكهن بطبيعة السياسات الاقتصادية والمالية القادمة التي تتولى الإدارة الأمريكية صياغتها وتطبيقها والتحقق من

فاعليتها، ويجب الإشارة إلى جهود العراقيين التي بدأت قبل الحرب على العراق وبعضها سبق وأن طرح على الإدارة الأمريكية في إطار مشروع مستقبل العراق الذي تبنته وزارة الخارجية الأمريكية .

ويستند المشروع الاقتصادي للتغيير في العراق إلى القناعة بالحريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للفرد، ويفترض المشروع تنفيذ مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والمالية والإدارية الآنية لمعالجة المشاكل الملحة كتوفير السلع والخدمات الضرورية ، ومعالجة البطالة، والتضخم، والفقر .

وفي المدى المتوسط يهدف المشروع إلى تطبيق ثلاث مجموعات متكاملة من السياسات في آن واحد ، وتتمثل في :

١. تطبيق حزمة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية لتأمين الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على معدلات التضخم .

٢. توفير الإجراءات المؤسسية لتسهيل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي المتعددة بغية توفير شروط اقتصاد السوق وحرية المنافسة .

٣. التطبيق المباشر لبرنامج استثماري حكومي واسع يشمل فقط مشاريع البنية الاقتصادية (المادية) والاجتماعية والبيئية، والهدف من هذا البرنامج هو توسيع الطاقات الإنتاجية لزيادة النمو والتوظف ، وإدامة الاستهلاك الخاص .

أما الأهداف الاجتماعية للمشروع فيتم تحقيقها من خلال تنفيذ برنامج الاستثمار الحكومي الذي سيؤدي إلى توسيع الخدمات التعليمية الأساسية والصحية ، وتحسين الثروات ، والموارد العامة ، كذلك سيساهم المشروع في تأسيس النظام الموحد المقترح للضمانات والرفاهة الاجتماعية .

كما يستهدف المشروع زيادة الإنتاج ، ومستوى التوظف ، وإعادة تأهيل مهارات القوى العاملة، والطاقات الإنتاجية العاطلة، كما يستهدف المشروع تأمين دور فعال لقطاع الأعمال الخاص، وإعادة تقييم المشاريع العامة كجزء من

برنامج عملية الخصخصة ، والتعريف بفرص الاستثمار الجديدة، ويستهدف المشروع أيضاً توفير الكهرباء والمياه الصالحة للشرب ، وبناء أنظمة للصرف الصحي ، وبناء المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية ، وتكييف جزء من الصناعات الحربية العامة للاستخدام المدني .

ويؤكد المشروع على سيادة الدولة على مواردها الاقتصادية الطبيعية من النفط الخام والغاز والأراضي والمياه ، وحقوق الانتفاع من الفضاء والمياه الإقليمية، وبقية المصادر، والتي لا يمكن فصلها لملائمة منافع جزء من منطقة جغرافية معينة أو سكان معينين، وتعتبر صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية من مسئولية الحكومة المركزية ، مع إعطاء قدر من اللامركزية للمحافظات في اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية كضرورة لتحسين القرارات الاقتصادية والإنمائية فضلاً عن دعم الممارسات الديمقراطية .

وفي الوقت الذي يؤكد فيه المشروع على الدور الاستراتيجي لقطاع النفط الخام في توفير الموارد المالية الضرورية لإقامة وتطوير البنية التحتية ، وفي تأمين الاستيرادات المتوقعة ، فإنه قدر حقيقة أن النفط الخام سلعة دولية لا يجوز احتكارها من قبل المنتجين ، فتدفق النفط الخام العراقي يجب أن يستمر دون أى عوائق .

كذلك فإن استراتيجية زيادة النمو الاقتصادي وديمومته في العراق يجب أن تقوم على اقتصاد السوق ودور القطاع الخاص ، وأن يقتصر دور الدولة على تحقيق عنصر التنظيم ومراقبة الأسواق دون الدخول في النشاط الإنتاجي ، وهذا هو ما يجب أن ترمي إليه السياسة الاقتصادية في الأجل الطويل .

ويعتبر المشروع هو حجر الزاوية التي يجب أن تنطلق منها سياسات الإصلاح التي خلفها النظام السابق والحرب ، ويجب الإشارة إلى أنه ليس باليسير على القائمين على الإدارة بالعراق تنفيذ ما سبق بالسرعة المرغوبة ، فانتقال الاقتصاد العراقي من مرحلة التخلف والمركزية والاشتراكية إلى اقتصاديات السوق قد يستغرق بعض الوقت ، ويتوقف ذلك على مدى تماسك

العراقيين وقدرتهم على تجاوز الصعاب، فمع استمرار عمليات المقاومة ضد النظام الموجود حالياً في العراق ، وضد القوات الأجنبية وعدم وجود أجهزة أمنية تحمي الأفراد وممتلكاتهم، يتضح لنا أن العراق قد يستغرق بعض الوقت للخروج من حالة الإنفراط الأمني للوصول إلى الاستقرار الأمني والسياسي واللذين يعتبران المدخل الأساسي لعملية الإصلاح الشاملة التي تحدث عنها المشروع السابق ، والذي تدعمه الإدارة الأمريكية .